الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

29 **ربيع أول** 1440 –26 **نوفمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

"حقوق الإنسان" عن مقطع التعنيف: الشرطة تفاعلت سريعاً والمرأة أُخضعت للكشف والقضية للنيابة

قالت: تمت إحالة القضية فيما يتعلق بحالة العنف إلى وحدة الحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://sabq.org/ZcdQSG

عبدالله البرقاوي – الرياض

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة الطائف عادل بن تركي الثبيتي، شكر وتقدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشرطة الطائف، على سرعة متابعتها وتعاونها في الوصول إلى مصدر المقطع المتدول الذي يُظهر حالة عنف من خلال صراخ امرأة تطلب المساعدة؛ مبينًا أن الشرطة تَمَكّنت من الوصول إلى مصدر المقطع، في فترة زمنية سريعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وإحالة المرأة إلى المستشفى؛ للكشف عليها، وإبلاغ النيابة العامة، كما تم إحالة القضية فيما يتعلق بحالة العنف إلى وحدة الحماية الاجتماعية.

وأكد "الثبيتي" أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتابع الحادثة مع جهات الاختصاص لكشف كافة ملابساتها.

ممارسة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://albiladdaily.com/2019

كلمة البلاد

ما أعظم حقوق الإنسان في الإسلام وشموليتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، مثلما أولتها القوانين الدولية اهتماماً بالغاً في جوانب شتى منها،حقوق الطفولة والمرأة وحماية الأسرة ، وما يتعلق بحق الرعاية الصحية والتعليم، والحق في العمل وغير ذلك من الجوانب ذات الصلة بالحقوق المادية والمعنوية والكرامة الإنسانية، وهذه الحقوق بمنطلقاتها الأصيلة وبمفهومها ونصوصها تمثل أولوية في نهج وسياسة المملكة تجاه ذلك وتوليها القيادة الرشيدة كل الاهتمام المباشر.
فالمملكة تقدم أنموذجاً مضيئاً في التشريع والتطبيق وترسيخ الممارسة من خلال الهيئات المعنية والمؤسسات التربوية، والوعي المستمر بهذه الحقوق كثقافة وقيم حياة، واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لصونها واحترامها والوفاء بها، وإثراء الحوار وتنظيم المؤتمرات والمنتديات داخليا وخارجيا، وتفعيل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
وتجسيداً لهذا الاهتمام جاءت الندوة التي أقامتها هيئة حقوق الإنسان في المملكة بحضور عدد من السفراء والمنظمات الحقوقية والمهتمين بمناسبة اليوم العالمي لتعزيز حقوق المرأة، وما أكد عليه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، أن حقوق المرأة في المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز – حفظهما الله – شهدت نقلة نوعية غير مسبوقة بفضل القرارات التاريخية ، وهاهي المرأة السعودية تتمتع بمكتسبات عظيمة تمثل عهدًا جديدًا من الحقوق وأصبحت شريكة رئيسية في عملية البناء والتنمية المستدامة في الوطن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العمل يصدر قراراً لتوطين مهنة طب الأسنان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1789833

أصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية م. أحمد بن سليمان الراجحي، وبالشراكة مع وزارة الصحة قراراً يقضي بتوطين تدريجي لجميع مهن طب الأسنان في المنشآت التي يعمل بها أطباء أسنان وذلك على مرحلتين, الأولى تستهدف توطين 25 % وذلك اعتبارًا من تاريخ 01/08/1441هـ فيما تستهدف المرحلة الثانية توطين 30 % اعتباراً من تاريخ 01/08/1442 هـ.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، إنه سيتم تطبيق قرار توطين مهنة طب الأسنان على المنشآت التي يتجاوز عدد العاملين الوافدين فيها في مهن طب الأسنان 3 أطباء أسنان فأكثر، مؤكداً بأن هذا القرار الوزاري يأتي إنفاذاً لمبادرة "توطين المهن" إحدى مبادرات الوزارة المعلن عنها في تاريخ 20/01/1440 هـ وبالشراكة مع وزارة الصحة ومجلس الغرف السعودية وهيئة التخصصات الصحية وصندوق الموارد البشرية وتهدف إلى إتاحة فرص وظيفية مناسبة للمواطنين في التخصصات الحيوية.

وأشار أبا الخيل إلى أن الوزارة ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان التزام المنشآت بتنفيذ هذا القرار، وكذلك سيطبق في حق المنشأة التي تقوم بمخالفة هذا القرار عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين بحسب اللوائح والأنظمة، علماً بأنه تم وضع آليات لدعم وتحفيز التدريب والتوظيف ضمن برامج صندوق الموارد البشرية.

.

مطالبة "الري" بتحمل جزء من تكاليف الشبكات عن صغار المزارعين

الشورى يوجه بتوحيد منصات التوظيف للقطاع الحكومي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1789777

وافق مجلس الشورى يوم أمس الاثنين على التوصيات التي انفردت بها "الرياض" وطالب وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل مع الجهات الحكومية لتوحيد منصات التوظيف للقطاع الحكومي لتكون بوابة واحدة، وتحفيز وتسهيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في توطين صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، ودعاها إلى التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لتوحيد إجراءات ومعايير الحفر، وسرعة إصدار التصاريح لتمكين تنفيذ مشروعات الشبكات في الوقت المحدد، وطالب الوزارة بسرعة معالجة تراجع مؤشر البنية التحتية والعمل على أن تكون البنية التحتية قادرة على مواكبة التطور التقني، كما شدد على تمكين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ووحدة التحول الرقمي من عضوية مجلس برنامج التحول الوطني للصناعة والخدمات اللوجستية.

وأقر الشورى توصيات تضمنت دعوة المؤسسة العامة للري بإعادة النظر في استراتيجيتها بما يتفق مع المهام والمسؤوليات المناطة بها وفقاً لتنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء وبما يتفق مع رؤية المملكة، ودعاها إلى التوسع في تنفيذ خطوط النقل للمياه المعالجة ثلاثياً، لاستخدامها في الري تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن، وحثها على تشجيع

صغار المزارعين لتطبيق أنظمة الري الحديثة، من خلال تحمل المؤسسة جزءاً من تكاليف تركيب شبكات الري الحديث، وطالبها بتوقيع اتفاقيات مع صندوق التنمية الزراعية، بهدف تمويل ومنح القروض للمزارعين ولتمكينهم من التحول لطرق الري الحديثة.

وفي شأن مناقشة تقارير الأداء السنوية، طالبت جواهر العنزي الهيئة العامة للزكاة والدخل بدراسة إيقاف الغرامات الضريبية عن الأفراد من المواطنين ويكون الإيقاف محددا بمدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات، إلى حين نشر الوعي للمواطنين، ويكون الإيقاف فقط للمواطنين الأفراد رجالًا ونساءً وليس للعقاريين وتجار العقار، ودعت إقبال درندري الهيئة إلى التعاون مع وزارة العدل، وربط تسديد ضريبة القيمة المضافة على العقار بدفع قيمة العقار وإفراغه وتسليم صك الملكية من خلال نظام إلكتروني لاحتساب الضريبة يشمل ما يتحمله الأطراف من رسوم وغرامات تأخير، ويرى سعدون السعدون أن على الهيئة التنسيق مع العدل لاستيفاء القيمة المضافة على العقار قبل الإفراغ، وأشارت نورة المري إلى تجربة الهيئة في تحويل موظفيها في وقت قياسي إلى نظام التأمينات الاجتماعية، ونوهت إلى أنها تجربة جديرة بالاهتمام كما طالبت بالاستفادة منها في بقية الجهات الحكومية مع تلافي الأخطاء التي وقعت فيها من عدم وضوح الرؤية لدى موظفيها أثناء اتخاذ قرار التحول، وأشاد سليمان الفيفي بإنشاء حساب الأموال غير المستهدفة واقترح بالعمل على التذكير بهذا الحساب ليصل للجميع.

وناقش المجلس تقريرا بشأن تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية ليتم السماح لموظف القطاع الحكومي بالاشتغال بالتجارة والسماح له أيضاً بالعمل في القطاع الخاص في غير أوقات الدوام الرسمي بمقتضى لائحة يصدرها مجلس الوزراء لفئات محددة، وظهر للجنة الإدارة والموارد البشرية في دراستها للتعديل الجديد المحال من الحكومة - هيئة الخبراء بمجلس الوزراء - أنه قد قيّد الأمر بضوابط ستصدر بلائحة تقر من مجلس الوزراء، إضافة إلى المرونة في الإجراءات المتوخاة في صدور الضوابط في هيئة لائحة، فإن فيه ضمانة لتلافي أي سلبيات أو محظورات قد يقع فيها الموظف العام، خلال مزاولته بعض الأعمال التجارية، بما في ذلك تعارض المصالح، أو التأثير السلبي على تأدية الموظف لواجباته الوظيفية، مما قد يخل بمبدأ الجدارة في تولي الوظيفة العامة الذي نصت عليه المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية، وأكدت لجنة الإدارة أن التعديل المقترح مقيد أيضاً - في الضوابط التي ستصدر - بمزاولة الموظف لهذا النشاط خارج وقت الدوام الرسمي، وفي هذا ضمانة لعدم انشغاله عن خدمة المراجعين، وتأدية واجبات الوظيفة، وعمله اليومي بسبب خاص وهو الانشغال ببعض المناشط التجارية.

وبعد سماع عدد من المداخلات أعاد المجلس للجنة الإدارة والموارد البشرية تقريرها للرد في جلسة مقبلة على ملحوظات الأعضاء، كما أعاد قبل ذلك تقريرا بشأن طلب استثناء الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» من بعض الأحكام المنصوص عليها في نظام الشركات للجنة المختصة بعد مناقشته أمس للتصويت عليه في جلسة مقبلة.

إطلاق توثيق الجلسات بـ"الصوت والصورة" في محاكم مكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660831

المدينة - الرياض

وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بإطلاق المرحلة الثانية من مشروع توثيق الجلسات بالصوت والصورة والمخصصة لمحاكم منطقة مكة المكرمة، بعد إتمام المرحلة الأولى التي خُصصت لمحاكم مدينة الرياض.

وكشفت الوزارة أن توثيق الجلسات في محاكم الرياض، غطى أكثر من 77 ألف جلسة قضائية خلال المرحلة الأولى ولمدة شهرين، حيث عملت الأجهزة الخاصة على توثيق الجلسات في 150 دائرة؛ وتصدرت المحكمة الجزائية في عدد الجلسات الموثقة التي بلغت قرابة الـ45 ألف جلسة قضائية، تليها المحكمة العامة بما يزيد على 26 ألف جلسة قضائية، والمحكمة العمالية بما يقارب الـ5 آلاف جلسة قضائية.

ويعمل نظام توثيق الجلسات على ربط التسجيلات بوقت انعقاد الجلسة من خلال نظام ناجز المحاكم لسهولة البحث والاطلاع على القضايا والجلسات المنعقدة، فيما تعمل الوزارة على تطوير رقمية البيانات الخاصة بالجلسات الموثقة.

«شوري": توصية ٠تجارة الموظفين" قاصرة.. لا تحقق العدالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757898

فاطمة آل دبيس (الرياض@okaz_online)
انتقد عضو مجلس الشورى أحمد عمر الزيلعي، السماح لبعض فئات موظفي القطاع الحكومي للاشتغال بالتجارة دون غيرهم. وقال إن هذه التوصية قاصرة، ولا تحقق العدالة، ولا تلبي حاجة الوطن والمواطنين، مؤكداً أهمية أن يُعاد المشروع برمته إلى اللجنة لدراسته بتأنٍ، بغية الوصول إلى توصية تخدم القادرين من أبناء الوطن جميعهم على ممارسة التجارة، وليس فئة دون أخرى. ولفت إلى أنه تتبَّع جميع الحيثيات التي بنيت عليها التوصية، من ناحية أساس الموضوع، والدراسة، وفي جميع المخاطبات المضمنة في المشروع، وتبين أنها تتحدث عن الموظفين العموميين، وعن عموم الموظفين، ولم يرد لفظ «فئة» أو «فئات محددة» في تلك الحيثيات والمخاطبات، إلا أن التقرير خلص إلى توصية مفادها: «السماح لفئات محددة بممارسة التجارة». وتساءل الزيلعي: «من هم هؤلاء الفئات؟ وأين العدل حينما نميّز فئة من المجتمع دون أخرى، وهل هؤلاء الفئات هم الذين ورد ذكرهم في هذا المشروع الذي ينص صراحة على وجود سجلات تجارية نشطة لعدد من الوزراء، ونوابهم، وموظفي المرتبة الممتازة؟». وأكد الزيلعي أن مجلس الشورى يدرك أن الذي تقدم بالمشروع هو شخص واحد، وكان يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، فالمشروع للمجلس، وليس لفرد من أفراده.

196 ألف شكوى ضد البنوك وشركات التأمين والتمويل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1029246

"الرياض بندر مسلم
استقبلت مؤسسة النقد العربي السعودي في العام الماضي 196854 شكوى متنوعة، من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل لمعالجتها، سواء وردت إلى المؤسسة بشكل مباشر أو عن طريق الجهات الحكومية.
كما استقبلت نحو 582569 مكالمة عبر مركز التواصل تنوعت بين شكاوى واستفسارات.
حماية العملاء
بين إحصاء أخير صادر عن «ساما»، أن المؤسسة عملت على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية، من أبرزها إصدار مبادئ التمويل المسؤول للأفراد، وضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، في حين استمرت في استقبل الشكاوى ومعالجتها عبر نظام «ساما تهتم»، والذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف المؤسسة ورقابتها تقديم شكاواهم إلى المؤسسة ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح.

منصة إيصال
أوضحت المؤسسة أنها أطلقت منصة إلكترونية لفواتير الأعمال تحت مسمى «إيصال» في نهاية الربع الرابع من العام الفائت. وتهدف هذه المنصة إلى تسهيل آلية إجراء المدفوعات بين الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة والموردين الذين يتعاملون مع هذه الجهات. ومن المتوقع أن تسهم منصة «إيصال» في خفض تكاليف المعاملات المالية، وتعزيز كفاءة البيئة المؤسسية، خلال تيسير عمليات الفوترة الخاصة بموردي الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة وإتاحة دفعها إلكترونيا، وذلك تماشيا مع رؤية المملكة 2030، وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي لرفع معدل التعاملات المالية الرقمية.
معالجة الشكاوى
ذكرت المؤسسة أن من أبرز التطورات الجديدة توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للزكاة والدخل، تهدف إلى تعزيز التعاون المتبادل لاستقبال شكاوى العملاء وضمان معالجتها بعدل وشفافية، وتوفير منصة توعوية رسمية يمكن للأفراد الرجوع إليها، للحصول على معلومات موثقة في الثقافة المالية والحقوق والواجبات التي نصت عليها الأنظمة واللوائح الصادرة من المؤسسة.
شكاوى واستفسارات واردة لساما
196854 شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل لمعالجتها
وردت إلى المؤسسة بشكل مباشر أو عن طريق الجهات الحكومية
582569 مكالمة عبر مركز التواصل تنوعت بين شكاوى واستفسارات
https://www.alwatan.com.sa/article/1029246/اقتصاد/196-ألف-شكوى-ضد-البنوك-وشركات-التأمين-والتمويل

"العمل" تنفي ما يتم تداوله حول إصدار لائحة جديدة لوحدات الحماية الأسرية

قالت: اللجوء لها متاح عند الحاجة ولا نجبر المرأة على الإقامة فيها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://sabq.org/28Lp4J

نفت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، صحة ما يتم تداوله عن إصدار لائحة تنفيذية جديدة لوحدات الحماية الأسرية ودور الضيافة.
وأوضحت الوزارة، أن الأنظمة توفر خيار اللجوء لوحدات الحماية أو دور الضيافة عند الحاجة، ولا نجبر المرأة على الإقامة فيها في حال لم ترغب بذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السلامة المرورية .. حضارة السلوك والمكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/11/25/article_1718886.html

د. صالح السلطان

احتوت رؤية 2030 على عدة برامج يجمع بينها هدف العمل على تحقيق الرؤية، من هذه البرامج برنامجان: برنامج التحول الوطني وبرنامج جودة الحياة.

مما يستهدفه برنامج التحول الوطني الارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية. وفي هذا الإطار نص البرنامج على أنه يستهدف تحسين مستوى المعيشة والسلامة المرورية وتحسين المشهد الحضري في المدن السعودية.

أما البرنامج الآخر جودة الحياة فقد ورد في توضيح طبيعة هذا البرنامج أنه يستهدف تحسين نمط حياة الفرد والأسرة وبناء مجتمع ينعم أفراده بأسلوب حياة متوازن، وذلك من خلال تهيئة البيئة اللازمة لدعم واستحداث خيارات جديدة تسهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة. كما سيسهم تحقيق أهداف البرنامج في توليد الوظائف، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية. وحيث دعت برامج الرؤية إلى إشراك المستفيدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول. فإنني في هذا المقال أتطرق إلى ما يدعم السلامة المرورية وتقليل الحوادث وتحسين المشهد الحضري في المدن السعودية، وتعزيز مكانتها بين المدن العالمية. وفي الوقت نفسه يسهم في تحسين السلوك الحضاري لأطفالنا خاصة أفراد المجتمع عامة. كما يسهم في تعزيز النشاط البدني للأفراد بغرض تحسين جودة حياتهم وصحتهم.

من المعلوم قطعا أهمية تعود أفراد المجتمع على سلوكيات حضارية. وتزيد أهمية هذا التعود في الصغار. في الصغر تتوافر فرصة التنشئة والتربية وتقليد الكبار. وحيثما تتوافر ظروف التنشئة وتقليد السلوكيات الحضارية، فإن النتيجة تكون الدفع في اتجاه تطبيق تلك السلوكيات في حياتهم. ومن ثم، فإن هذا التطبيق يعمل بقوة على تحقيق برامج الرؤية وأهدافها، خاصة البرنامجين السابقين.

تعاني بلادنا ارتفاعا كبيرا في الحوادث المرورية. والوفيات سنويا من الحوادث التي بالآلاف. ومن أسباب ذلك وجود مشكلة في احترام متطلبات وتعليمات السلامة المرورية. السؤال التالي لماذا لدينا هذه المشكلة؟ الأسباب كثيرة، اخترت منها ثلاثة:

أولا: فقدان شوارعنا أرصفة مناسبة للمشاة خاصة الشوارع داخل الأحياء.

ثانيا: خلو معظم شوارعنا الداخلية من لوحات تحديد السرعة، ومتابعة الالتزام بها.

ثالثا: وجود عيوب في تخطيط مسارات السيارات عند الإشارات.

مشكلة أرصفة المشاة

هناك بعض الشوارع خالية من الأرصفة، والشوارع المنفذ فيها أرصفة تتصف بأن أغلب أرصفتها بها عيوب تجعلها لا تصلح أو لا تحفز المشاة على استعمالها. ولذلك اعتدنا صغارا وكبارا على استعمال قارعة الطريق أي السير فيما خصص لسير السيارات رغم خطورة ذلك. والخطورة تزداد كثيرا بالنسبة للأطفال حين خروجهم من وإلى البيوت والمساجد والمدارس. إنني لا أدعي أن سير المشاة على الأرصفة يمنع نهائيا حوادث السيارات ضد المشاة، لكن من المؤكد أنه يقلل احتمال وقوعها ويقلل عدد ونسبة المصابين من جرائها بدرجة كبيرة جدا، ومعلوم أن تقليل الأخطار مطلوب. إن وجود أرصفة مهيأة جيدا لاستخدام المشاة من أهم وسائل السلامة لأنها تقلل من احتمال تعرض المشاة لأخطار السيارات. وهناك منافع أخرى لهذه الأرصفة. وجودها يسهم في رفع الوعي المروري والسلوك الحضاري والنشاط البدني، أعني المشي، خاصة لطلاب التعليم العام. ولذا مطلوب من وزارة الشؤون البلدية الاهتمام القوي بوضع خطة مدروسة جيدا لإصلاح الوضع في كل شوارعنا خلال أعوام بين خمسة وعشرة. كيف؟ ما طبيعة هذه الخطة؟ موضوع طويل.

تعميم علامات تحديد السرعة
رغم أن السرعة سبب أساس في الحوادث، إلا أن العجيب هو أن أكثر الشوارع، ويشمل ذلك الشوارع داخل الأحياء، إما خالية من علامات لتحديد السرعة، أو أنها قليلة العدد. كيف يطلب من السائقين الالتزام بالسرعة وأكثر الشوارع خالية أو شبه خالية من تحديدها؟ مفترض وضع لوحات تحديد السرعة في كل شارع بما فيها تلك التي داخل الأحياء. ويجب أن توضع العلامات بمقاسات كبيرة لتسهل رؤيتها، وتوضع بكرم، أي يكثر منها، والسبب في الإكثار سهل: التكرار يساعد على التذكير وهذا مبدأ معروف. وتحدد سرعة قصوى أقل من 40كم في الشوارع التي يقل عرضها عن 30 مترا.
ومقترح وضع كاميرات ساهر في كل الشوارع مهما صغرت، ومراقبة الالتزام بالسرعة المحددة. وخلاف تقليل الحوادث، تعميم الكاميرات يقلل الحاجة إلى المطبات، التي انتشرت في بعض شوارعنا إلى حد مزعج أحيانا.
سوء تصميم بعض المسارات خاصة المجاورة للإشارات
إذا كان عرض المسار أكثر أو أقل من اللازم فهذا حافز على عدم الالتزام بالمسار. بعض الشوارع مساراتها ضيقة أو عريضة أكثر من اللازم، خاصة عند الإشارة. مثال: يلاحظ السائقون أن المسار الأيسر في الطريق يصبح عريضا عند الإشارة المرورية. المشكلة أن هذا المسار المجاور للإشارة أصبح أزيد من عرض مسار واحد، وأقل من عرض مسارين، أي إنه فوق حاجة وقوف سيارة وأقل من حاجة وقوف سيارتين. والنتيجة تحفيز السائقين على عدم الالتزام بحدود المسار. وفي هذا أثر تربوي سيئ وهو تعويد الناس على التقليل من أهمية أو إضعاف احترام للمسارات الموضوعة. ومن جهة أخرى عدم الالتزام بمسار يعيق الالتزام بالمسارات الأخرى، حتى لو رغب في ذلك.

تجارة موظفي الدولة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660866

إبراهيم محمد باداود

السماح للموظف الحكومي بالاشتغال بالتجارة والعمل في القطاع الخاص في غير أوقات الدوام الرسمي كانت من القضايا المقترحة والتي سبق أن تم طرحها على مجلس الشورى قبل أربع سنوات ولم يتم الموافقة على ذلك المقترح لعدة أسباب منها: أنه كان اقتراحاً عاماً ولم يُقيَّد بضوابط محددة، خصوصاً وأن النظام الحالي للخدمة المدنية يمنع موظفي الدولة بكل فئاتهم من الاشتغال بالتجارة بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة، والاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها أو في محل تجاري إلا إذا تم تعيينه من قِبَل الدولة.
السماح لموظفي الدولة بممارسة التجارة والعمل في القطاع الخاص أمر إيجابي، لأنه سيساهم في زيادة دخل المواطن من جهة، وزيادة فرص العمل، كما سيُساهم في القضاء على بعض المخالفات، كالتستر التجاري، ويدعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة الاستثمار بشكلٍ نظامي وليس مخالف، إضافةً للاستفادة من الكوادر البشرية المؤهلة في أعمال قد لا تطلب التفرُّغ للعمل بدوامٍ كامل، مما يتيح الفرصة لموظفي القطاع العام من الاستفادة من أوقاتهم سواء من خلال العمل الحر أو العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى إمكانية خروج بعض أولئك الموظفين من وظائفهم الحكومية وتركها لغيرهم من أبناء الوطن في حال نجاحهم في التجارة، مع ضرورة التأكد من عدم وجود تعارض مصالح خلال هذ االعمل، وتأثير مباشر على الدوام الرسمي أو المعاملات الحكومية.
بالأمس نشرت (سبق) الإلكترونية أنه أُعيد طرح هذه القضية على مجلس الشورى مرة أخرى، بعد أن تم إرساله لهم من قِبَل هيئة الخبراء لمجلس الوزراء لدراسة تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المدنية، ليستطيع الموظف المدني من ممارسة العمل الحر والانخراط في التجارة دون تعارض مع عمله الحكومي في الفترات الصباحية، وقد تم مناقشة الموضوع وشهدت المناقشة العديد من المداخلات، غير أنه تم تأجيل التصويت على ذلك المقترح، مما يعني عدم صدور أي قرار بشأن هذه القضية.
كثيرٌ منَّا يعلم بأن هناك بعض الموظفين الموجودين اليوم في بعض القطاعات الحكومية يُمارسون بعض أنواع التجارة،

سواء من خلال بعض أفراد الأسرة، أو من خلال بعض المواقع الإلكترونية أو غيرها من المجالات الأخرى، والتي يحرصون من خلالها على أن لا يتجاوزا الأنظمة، غير أن بعضهم في الواقع هم من المخالفين، الذين يُمارسون التجارة بطريقةٍ غير مشروعة، وحيث إن الأمر قد يكون قائماً بشكلٍ أو بآخر، فمن الأفضل أن يتم وضع الأنظمة واللوائح والمعايير الصحيحة له لكي يتم ممارسته بشكلٍ نظامي دون الالتفاف على بعض القوانين والأنظمة، وتعجيل البت في مثل هذه المواضيع سيُساهم في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية بشكل عام.

.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م

http://www.alriyadh.com/1789810

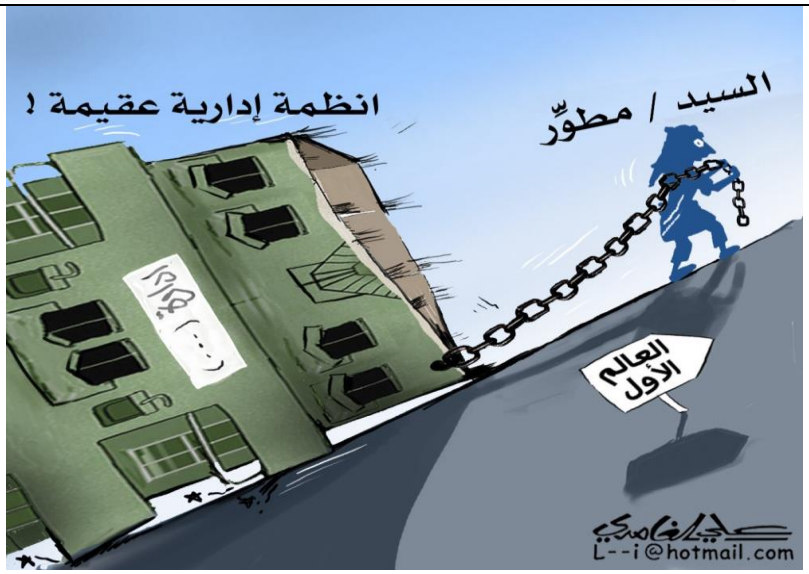

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء
29 ربيع أول 1441هـ - 26 نوفمبر 2019م

https://www.al-madina.com/article/660863